القياس النحوي عند أبي علي الشلوبين

أ. بلخير شنين
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

الملخص:

الشلوبين(ت- 645هـ): هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي، أحد نحاة الأندلس الذين ساهموا في إرساء دعائم المدرسة النحوية الأندلسية. أما عن القياس عنده، فيمكن أن نجمله في: أنّ أبا علي الشلوبين اهتمّ بالقياس اهتماماً بالغاً، واستعمله كثيراً في كتب كاستعمال نحاة المذهب البصري، ليثبت به المسائل النحوية التي شرحها في كتبه، ولقد اعتمد أقسام القياس المتفق عليها عند النحاة كقياس العلّة وقياس الشبه، وأهمل الأقسام المختلف فيها كقياس الطرد.

أما **الكلمات المفتاحية** المستعملة في هذا البحث فهي: النحو- المدرسة- البصرة- الأندلس- القياس- المسائل النحوية- قياس العلّة – قياس الشبه- قياس الطرد.

Resumè:

Que pouvons – nous tierer de cette recherche .

Echloben s'est in tenesse tres fortement a la comparaison de la grammaire etson utilisation dans ses livres .

Abou ali utilisa les regles grammaticales comme la utilisé

El basri dans sa doctrine grammaticale , parce qu'il se consideré l'egal d'Elbasri .

Il utilisa ce la pour prouver que les finalites grammitecales expliqué dans ses livres . Il adopta aussi des regles sectoielles qui sont approuvees par le milieu des grammairiens et refuses les sections dicutables comme la regle du " tard"

Summary.

What could be drawn from this research .

Alchloben care gone care and great interest to compared grammar and he used it in most his books.

Abu ali used grammar measurement as used by el bassry doctrine grammarians because he considered himself as bassrian.

He used that to prove the grammalical issues that are expained in his books he was also adopted the measurement sections that are agreed between grammarians , and refused disputed sections as a measure of tard .

قبل التطرق إلى القياس عند الشلوبين لابدّ أن نعرّف بأبي علي الشلوبين:

التعريف بالشلوبين: هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلوبين التي تعني بلغة أهل الأندلس:الأبيض الأشقر1، ولد بإشبيلية سنة اثنتين وستين وخمسمئة(562هـ) للهجرة من عائلة عربية تنتمي إلى قبيلة قحطانية قادمة من اليمن تنسب إلى قبيلة الأزد2، نشأ في مدينة إشبيلية لعائلة متواضعة الحال في عيشها،كان والده يعمل خبّازا عند أحد علماء هذه المدينة3، حتّى قيل:«اختص بابن الجد،ورُبّي في حجره،لأنّ أباه كان خادما لابن الجد»4، فاعتنى به هذا العالم، وعلّمه حتّى ظهرت نجابته، فأرشده إلى طلب العلم فاتصل بعلماء مدينته في شتى العلوم،فدرس عند أكثر من خمسين شيخا5،« حتى أحكم الفنّ»6، و« سمع من هؤلاء وأجازوا له،وأجاز له أيضاً وشافه بعضهم»7، وبعد أن أجيز من طرف شيوخه،جلس لتعليم طلبة إشبيلية علوم العربية لأنّه« كان ذا معرفة بالقراءات،حاملا للآداب واللغات آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث، متقدماً في العربية، كبير أساتيذها بإشبيلية مبرزاً في تحصيلها مستبحراً في معرفتها متحققا بها حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها»8، وقيل عنه:« وكان إماماً في العربية لا يشقّ غباره، ولا يجارى، تصدّر لإقرائها ستين سنة »9، وقال عنه ابن العماد:« وتصدّر لإقراء النحو نحواً من ستين عاماً»10، ولهذا تخرج على يديه خلق كثير من علماء العربية في الأندلس، أمثال ابن عصفور، وابن أبي الربيع، وابن مالك وغيرهم، حتّى قيل:« وقلّما تأدب بالأندلس أحد من أهل وقتنا إلاّ وقرأ عليه، أو استند ولو بواسطة إليه»11. وبعد عمر طويل مليء بالعلم والمدارسة يفوق الثمانين سنة، غادر الدنيا، وذهب إلى مولاه، فكانت وفاته شهر صفر سنة خمس وأربعين وستمئة(645هـ) للهجرة12.

بعد أن خلّف آثاراً في علوم العربية، أهمّها:التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الصغير والكبير، وحواش على كتاب المفصّل للزمخشري.

القياس دليل معتبر من أدلة النحو، وهو يحتلّ المرتبة الثانية بعد السماع، لهذا تزخر به كتب النحاة منذ القدم، وقبل التطرق له عند الشلوبين لابدّ من تعريفه.

القياس لغة واصطلاحا :

القياس لغة:« قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً... إذا قدّره على مثاله »13 .

اصطلاحا:« هو حمل فرع على أصل بعله، وإجراء حكم الأصل على الفرع»14. وقيل:« هو حمل غير المنقول على المنقول،إذا كان في معناه»15. وقيل عنه:« هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع»16 . وعرّفه الحلواني بـ« يطلق على جزء من هذه العمليات، فيراد به حمل فرع على أصل لعلّة جامعة بينهما، وإعطاء حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف»17 .

لقد عني الشلوبين بالقياس عناية كبيرة، فعدّه دليلا قوياً، فنجده تارة يستخدمه للاستدلال على قاعدة نحوية، أو يردّ به رأياً نحوياً، فها هو يؤكد بأنّ(فلك) جمعاً مغير عن(فلك) في الواحدة:« وذلك أن الذي وجدناه في كلامهم من الجمع قسمان: قسم يزاد عليه من آخره ما يدل على الجمع كما فعل في جمع السلامة، وقسم يقام مقام تلك الزيادة فيه تغيير بنيته بأحد الوجوه المتقدمة، ولم نجد قسماً ثالثاً هو بقاء الواحد على ما هو عليه إلا قليلا ، وهو هذا الذي نحن بسبيله، والقياس مع هذا يقتضي أن لا يكون لأن الغرض بالعبارة هنا الدلالة على الجمع، ولا دلالة إذا كان لفظ الواحد باقياً على ما هو عليه، فلما جاء هذا مخالفاً للمستمر سماعا وقياساً، احتجنا أن نصرف هذا الأقل إلى المستمر، فلما كان قولهم في الجمع(فُلْكٌ) من قسم الجمع، ولم يمكن أن يقال فيه: إنّه مما زيد عليه من آخره ما يدلّ على الجمع إذ لم توجد فيه زيادة، وكانت الحركات قد تتفق وهي مع هذا مختلفة نية»18. ويضيف إلى(الفلك) لفظ (دِلاص) فيقول:« فيأتي قولهم: دِلاص في الجمع تغييراً لذلك الواحد المتوهم فنرجع بذلك أيضا إلى المستمر من التغيير في جمع التكسير، فالقول

بهذا إذا أمكن أولى من ادعاء كثير مما اطرد في الاستعمال والقياس، وذلك أن يكون فُلْك الذي هو في الواحد هو فُلْكٌ الذي هو في الجمع، ودِلاص الذي في الواحد هو دِلاص الذي في الجميع بعينه من غير تغيير في اللفظ ولا في التقدير»19 .

فالشلوبين بهذا القول يؤكد أن هذا الجمع بهذه الصيغة مخالف للقياس، ولكنّ العرب قالت به، واستعملته في كلامها، فصيغة الواحد هي نفسها صيغة الجمع، ولا يفرِّق بينهما إلا السياق.

وإذا كان هناك سماع يخالف القياس، فالشلوبين يحتفظ به، ولا يقيس عليه تحقيقا للقاعدة الأصولية: الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه:« وقد تكون الصفة مجتمعة فيها هذه الشروط، ولا تجمع بالواو والنون إذا كانت محمولة على غيرها مما لا يجمع بالواو والنون، وذلك نحو: ندمان كان قياسه أن يقال في جمعه: ندمانون لأن مؤنثه ندمانة، ولكن سيبويه قال: إنّهم لا يقولون ذلك، وإن كان قد أجازه هو بعد ذلك. وتوجيه شذوذه أن المطّرد في باب (فعلان) ألاّ يقال فيه فعلانة فحُمل في ذلك على الأكثر، ولكن مثل هذا يَقلُّ في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط، حتىّ لا أذكر منها إلاّ هذا، وينبغي عندي أن يجري مجراه رجل سيفان إلاّ أنّ الشاذ لا يُقال منه إلاّ ما قيل ثم يوجه ولا يقاس عليه » 20.

فإذا وجد الشلوبين فساد القياس فإنّه لا يتردّد في ردِّه، وهذا ما فعله عند إبطال قياس الكوفيين في جواز الجزاء بـ(كيف)، فقال:« والصواب ألاّ يجازى بها إذ لم يثبت الجزم بكيف منقولاً، ولا أعرف للكوفيين نقله، فالذي يسبق أنّهم قاسوه، وليس بموضع قياس، فإنّه جزم بالاسم لتضمّنه معنى أدوات الشرط، وكيف ما كان فهو جزم بالاسم، وليس الجزم للأسماء في الأصل»21 .

درجات المسموع المقيس عليه.

المسموع عند العرب إمّا أن يكون مطّرداً من الكلام، وهو الذي يُقدّم في القياس، وإما أن يكون شاذّاً يفارق ما عليه بقيّة بابه، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه، ولقد عرّفه ابن جني فقال:« ثمّ قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطَّرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيَّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما»22 . ثمّ حدّد أن يكون الكلام في الإعراب والشذوذ لا يجاوز أربعة أضرب:

1- مطّرد في القياس والاستعمال.
2- مطّرد في القياس، شاذ في الاستعمال.
3- مطّرد في الاستعمال ، شاذ في القياس.
4- شاذ في الاستعمال والقياس23.

فالشلوبين يقيس على المطّرد الكثير متّبعاً في ذلك نهج البصريين الذين لا يبنون قواعدهم إلاّ على ما اطّرد، وكَثُر في الاستعمال، وفي هذا المعنى نجده يقول:« ويمكن أن يريد أنّ(أخوك) وأخواته الخمس رفعها بضمة مقدّرة على حروف العلة،هذا أجرى على قوله لأنّه الأظهر فيه، وهو أيضا أجرى على القياس لأنّه ليس في الأسماء المفردة شيء أعرب بالحروف، وإنما تعرب كلّها بالحركات، فإذا أمكن في الموضع أمران أحدهما لا يكسر فيه ما اطّرد كان أولى»24 .

ويقول في مكان آخر:« فأما ما ثني من هذا إذا اختلفت الأنواع أو جمع فإنّ تثنيته وجمعه ليس بالقياس، ولذلك لم يطّرده سيبويه. ومثلُ جمع ما اختلفت أنواعه من هذا النوع في أن جمعه وتثنيته على غير قياس جمعُ الجمعِ فإنّه على غير قياس أيضاً، ولذلك لا يطّرد وإنما يحفظ ولا يقاس عليه»25 .

ولقد عمل بهذه القاعدة عند تخطئته الكوفيين، فقال:« وإذا كان النصب في الفعل الذي هو نظير النصب في الاسم الذي تضمر عوامله لا تضمر عوامله إلاّ(أنّ) في مواضع معلومة تحفظ ولا يقاس عليها، فالجزم أحقّ بألا تضمر عوامله لأنّه في الفعل نظير الجر في الاسم الذي لا تضمر عوامله، فلذلك ينبغي أن يكون قول الكوفيين خطأ، وما أدى إليه ينبغي أن يكون خطأ مثله»26 .

كما رفض القياس على الشاذّ، فقال:« وأجاز الفارسي قلب همزته على قياس من قال في قراءة: قراوي. وليس معنى ذلك عندي تجويز(قراوين) لأنّ قَرّاويّاً من شاذ النسب، والشاذ لا يقاس عليه ما هو من بابه فضلاً عما هو من غير بابه ، وإنما أراد أنّ لقراوي وإن كان شاذّاً علّة لشذوذه ، وهي تشبيهه بغيره مما آخره همزة قبلها ألف زائدة ، فعلى هذا يمكن أن يجيء قراوان شاذاً كما جاء قراوي شاذا. هذا قدر ما أراد بقوله ، ويجوز قراوان في قياس من قال: قراوي لا إجازة القياس على الشاذ ، فإنّ الشاذ لا يقاس عليه وعلّته لا تطّرد»27 .

كما منع الشلوبين القياس على الشاذ، فإنّه منع القياس على الكلام القليل، وصرّح بذلك قائلاً:« وإنما ينبغي أن يكون على ما تقدّم من أنّ أخواك فاعل والألف علامة، لأنّ الفاعل مثنى لضعف قياس ذلك من جهة ما فيه من إخراج الألف عن أصلها من الاسمية إلى الحرفية، وقد قال المؤلف:إنّ هذا الكلام ضعيف فلا ينبغي أن تحمل إلاّ على وجه يضعف قياسه، وأما ما قاله المؤلف فليس فيه وجه يضعف قياسه، فكان ينبغي أن لو كان عليه أن يكثر الكلام به، فلما لم يكثر الكلام به، وضعف دلّ على ضعف قياسه»28.

لقد صرح الشلوبين بأنّ القياس مرفوض إذا خالف السماع، فقال:« والسماع إذا عارض القياس لم يلتفت إلى القياس»29.

أقسام القياس عند الشلوبين .

ينقسم القياس باعتبار الجامع على قياس علّة، وقياس شبه، وقياس طرد .

1- **قياس العلّة:**وهو:« أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلّة التي علّق عليها الحكم في الأصل »30 .

وقد ذكر الشلوبين الفرع والأصل كثيراً في كتبه، منها:« وعلم أنّ الضمة هي الأصل في باب الرفع، فكلّ ما أعرب بها فهو جاءٍ على الأصل، وما أعرب بغيرها فليس بجاءٍ على أصله فينبغي أن يسأل فيه ما الذي أخرجه عن أصله؟، وقد انفتح هنا سؤالان :

– احدهما: ما الدليل على أنّ الأصل في باب الرفع ضمة ؟. والجواب:أنا وجدنا الأصول من المعربات وبعض الفروع معرباً بها وغيرها مما جعل علامة للرفع لم يعرب به إلاّ ما كان فرعاً. وبيان ذلك أنّ الأسماء المعربة:إما مفردة وإما مثناة وإما مجموعة، والمفردة هي الأصل وهي كلّها معربة بالضمة، والمثناة فرع وهي معربة بغير الضمة»31 .

لقد وضّح بهذا القول أنّ الفرع يُحمل على الأصل، وأعطانا مثالاً من الحركات والأسماء، فالضمة هي الأصل في الحركات، وما ينوب عنها فروع مثل(الألف في حالة الرفع، والواو في حالة الرفع)، والمفرد من الأسماء هو الأصل، وفرعه المثنى والجمع، ليستعمل الأصل والفرع في القياس.

ومن قياس العلّة عنده:« وكما لا تثنى الأفعال، ولا تجمع لهذا المعنى، فكذلك لا تثنى الحروف ولا تجمع، لأنّ معانيها أيضاً كمعاني الأفعال، ألاَ ترى أنّ النحويين يقولون إنّ حروف المعاني إنّما هي مختصّ بها الأفعال، فهي نائبة مناب الأفعال تعطي من المعنى ما تعطيه الأفعال إلاّ أنّ الأفعال اختصرت بالحروف على الوجه الذي ذكره النحويون»32.

فلقد قاس هنا الحروف على الأفعال، لأنّها لا تثنى ولا تجمع كما أنّ الحروف لا تثنى ولا تجمع، والعلّة هي أنّ معاني الحروف كمعاني الأفعال، وهذا هو قياس العلّة.

كما قاس الأسماء المبنية على الحروف في عدم التثنية والجمع، والعلّة التي استند إليها هي البناء وعدم التمكن، فقال:« وكما لم تثن الأفعال والحروف ولم تجمع لما ذكرناه، فكذلك لم يثن ولم يجمع ما عُومل معاملة واحدٍ منهما، فلم تثن الأسماء المبنيات، نحو: مَنْ وما ومتى، والأسماء غير المتمكنة، نحو:عندك وما أشبه ذلك، لأنّها قد عوملت معاملة الحروف في البناء وعدم التمكن، فكذلك عوملت معاملتها في أن لم تثن ولم تجمع»33 .

ومن قياس العلّة عنده أيضاً، قياس نصب جمع المؤنث السالم على مجرور جمع المذكر السالم، والعلّة هي أن المذكّر هو أصل المؤنث، فقال:« فكان ينبغي لجماعة المؤنث السالم أن تجري على ذلك القياس، إذ الضمة فيها علامة الرفع، فكان ينبغي أن تكون علامة النصب فيها الفتحة إلاّ إنّه استثني من ذلك للعلّة التي تذكر في ذلك بعد»34. والعلّة التي استند إليها هي:« لما كان منصوب جمع المذكر السالم محمولاً على مجروره في الياء التي هي علامة الجر في الأصل كان منصوب جمع المؤنث السالم محمولاً على مجروره في الكسرة التي هي علامة الجر في الأصل قضاءً لَحِقَ أصالة التذكير»35 .

ومن قياس العلّة عنده أيضاً، حملُ الحذف في الأفعال الخمسة في حالة النصب، وهو فرع على الجزم الذي هو أصل، وبيَّن ذلك، بقوله:« والحذف إنّما بابه أن يكون في الجزم كما قلنا، وإنما دخل في النصب في الأفعال التي اتصلت بها ألف التثنية، أو واو جماعة المذكرين العاقلين، أو ياء خطاب المؤنث، لما أعربت هذه الأمثلة بالنون...، ووجبت حالة الحذف للجزم على ما قلناه من أنّ حظ الجزم إنّما هو الحذف، وبقي النصب ليُحمل على إحدى الحالتين: إمّا على حالة الرفع فيكون بإثبات النون، وإمّا على حالة الجزم فيكون بحذفها، فكان حمله على حالة الجزم أولى من حمله على حالة الرفع، لأنّ هذه الأمثلة أشبهت تثنية الأسماء وجمعها على حد التثنية، وقد كان في التثنية والجمع النصب محمولاً على الجر، والجزم نظير الجرّ،لأنّه مختصّ بالأفعال كاختصاص الجر بالأسماء، فحمل النصب هنا أعني في هذه الأمثلة على الجزم، كما حمل في التثنية والجمع على الجرّ، إذ كان الجزم نظير الجر على ما قلناه»36 .

وهذا القياس هو مِنْ حمل النظير على النظير، إذ هو قاس النصب على الجزم، والجزم مقيس على الجرّ، والعلّة التي اعتمدها هي النظير ما دام الجزم في الأفعال محمولاً على الجرّ في الأسماء، والحذف محمولاً على الجزم.

2- **قياس الشبه:** وهو:«أن يُحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العلّة التي عُلق عليها الحكم في الأصل»37

إذا كان حمل الفرع على الأصل في قياس العلّة باعتبار العلّة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل، فإنّ حمل الفرع على الأصل في قياس الشبه هو كذلك الشبه أي باعتبار التشابه.

وبما أنّ قياس الشبه لا يثبت إلاّ مشابهة المقيس بالمقيس عليه، فقد استعمل الشلوبين هذا النوع من القياس كثيراً في كتاباته، وسنبيّن ذلك ببعض الأمثلة من أقواله.

من هذه القياسات ما ذكره في إعراب الفعل المضارع، فقال:« وأصل الإعراب للأسماء لأنّ الإعراب جيء به لبيان معانٍ هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وتلك المعاني لا تكون إلاّ في الأسماء، فلا ينبغي أن يكون الإعراب في الأصل إلاّ للأسماء، لأنّ تلك المعاني لا تكون إلاّ في الأسماء، فإن دخل في غيرها فإنّما يدخل على التشبيه، ولم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها، إلاّ بعض الأفعال، وهو الأفعال المضارعة»38.

فهو هنا علّل إعراب الفعل المضارع بأنّه شابه الاسم، وكان الجامع بينهما هو الشبه، وهذا هو قياس الشبه، وقال أيضا:« لأنّ الفعل إذا كان مضارعاً لم يدخل عليه واو الحال كما لا يدخل على ما يضارعه، وهو هنا اسم الفاعل الذي هو الحال»39 .

فالشلوبين يمنع هنا دخول واو الحال على الفعل المضارع،لأنه مشابه لاسم الفاعل الذي يدلّ على الحال، فالمنع هنا قياسا على مشابهة اسم الفاعل.

كما قاس ارتفاع الفعل المضارع على خبر المبتدأ، لأنّه شابهه في المرتبة، فقال:« ولذلك ارتفع الفعل المضارع فيها لأنّه واقع موقع الخبر، والخبر أصله أن يكون اسماً مفرداً، والموقوع موقع الاسم هو سبب الرفع في الأفعال، فيستقيم ذلك الاستقراء، ويستتبّ على هذا الذي ذكرناه، ويجيء على قياس كلام العرب»40 .

وكذلك تحدّث عن قياس الشبه عندما كان يتكلّم على عمل(إنّ وأخواتها)، فقال:« وإنّما القول الصحيح: أنّ أصل الحرف ألاّ يعمل رفعاً ولا نصباً،لأنّ الرفع والنصب إنّما هما من عمل الأفعال من حيث كان كلّ مرفوع فاعلاً أو مشبها به، وكلّ منصوب مفعولاً أو مشبها به، فإذا عملهما الحرف فإنّما يعملهما لشبه الفعل، ولا يعمل عملاً ليس له بحقّ الشبه إلاّ عمل الجرّ إذا كان مضيفاً إلى الفعل أو ما هو في معناه إلى الاسم»41 .

فهو هنا يؤكد أنّ عمل(إنّ وأخواتها)الرفع والنصب إنّما هو لأنّها شابهت الفعل، ولهذا سميت هذه الحروف بالحروف المشبهة بالفعل.

وكذلك استعمل الشلوبين قياس الشبه عندما بيّن سبب ردّ المحذوف في تثنية الأسماء الستة ما عدا(فوك وذو)، فقال:« فالجواب أنّ السبب في ردّ المحذوف في التثنية في هذا النوع إنّما هو رجوع المحذوف في الإضافة في هذه الأسماء، فلمّا ردّوا المحذوف في هذه الأسماء، شبهوا تثنيتها بإضافتها من حيث كانت الإضافة ليست بموضع يتغيّر فيه الاسم عن حاله في الأصل، كما أنّ التثنية ليست بموضع يتغيّر فيه الاسم عن حاله في الأصل، فلمّا أشبهتها- أعني التثنية- للإضافة حُكم لأحدهما بحكم الآخر في ردّ المحذوف إبانةً للشبه الذي بينهما »42 .

فهو هنا يبيّن أنّ سبب ردّ المحذوف من الأسماء الستة عند التثنية، إنّما هو قياس لها على إضافتها فإنّها يُردّ لها محذوفها، فمثلاً(أخ أو أب)عند تثنيتهما نقول(أخوان أو أبوان) كما نردّ لها محذوفها عند إضافتها فنقول(أخوك، أو أبوك) وهذا هو قياس الشبه.

ومن قياس الشبه كذلك ما أثبته أبو علي عندما تحدّث عن انتصاب الحال، وأكدّ بأنّها منصوبة لمشابهتها للمفعول به، وأنّها شابهت المفعول به من كون الحال آتيه بعد تمام الكلام كما أنّ المفعول به آتية بعد تمام الكلام43 .

3- **قياس الطرد:** وهو:« الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة في العلّة» .

هذا القياس اختلف العلماء على حجّية الاستبدال به، فقال قوم:« ليس بحجّة،لأنّ مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظّنّ؛ ألا ترى أنّك لو علّلت بناء(ليس) بعدم التصرّف، لاطّرد البناء في كل فعل غير متصرف، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف، لما كان ذلك الطّرد يغلب على الظنّ أنّ بناء(ليس) لعدم التصرّف، ولا أنّ إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف، بل نعلم يقيناً أنّ(ليس) إنّما بُني؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وأنّ ما لا ينصرف إنما أعرب؛ لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب، وإذا ثبت بطلان هذه العلّة مع اطّرادها عُلِم أنّ مجرد الطرد لا يُكتفى به، فلا بدّ من إخالة أو شَبَه»45 .

وقال عنه الأنباري:« وقد ذهب قوم إلى أنّه حجّة، واحتجوا على ذلك بأن قالوا:الدليل على صحّة العلّة اطّرادها وسلامتها عن النقض، وهذا موجود ها هنا. وربّما قالوا:عجز المعترض دليل على صحّة العلّة، وربّما حرّروا عبارة وقالوا: نوع من القياس، فوجب أن تكون حجّة كما لو كان فيه إخالة أو شبه، وهذا ليس بصحيح»46.

ومن هذا الاختلاف بين النحاة في الاستدلال على قياس الطّرد نجد أنّ الشلوبين لم يستعمله في قياساته، والظاهر أنّه ينتمي إلى الفئة التي لا تحتجّ بهذا القياس، فهو عندما

تكلّم عن ما ينصرف، وما لا ينصرف لم يذكر قياس الطرد، ولم يشر إليه.

الإحالات:

1- ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، سنة1406هـ – 1986م ، ج2، ص 332– 335. ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس،دار صادر بيروت،د،ط،سنة1414هـ –1994م، ج3، ص451.

2–ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر،ط2،سنة 1399هـ – 1979م، ج2، ص224.

3–ينظر الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للمراكشي، تحقيق إحسان عباس،دار الثقافة بيروت–لبنان، ط1، سنة1965م ، السفر5، ص461.

4–سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي ، تحقيق إحسان عبد المنان ،بيت الأفكار الدولية لبنان،ط1،سنة 2004م،ج3، ص 2928 .

5–ينظر برنامج ابن أبي الربيع، تحقيق عبد العزيز الأهواني، ص258، من مركز ودود للمخطوطات،موقع شيخة المري: . www wadod com يوم 03 فيفري 2013م.

6–تاريخ الإسلام،حوادث ووفيات للإمام الذهبي ، ص289.

7–برنامج ابن أبي الربيع،ص258.

8–الذيل والتكملة للمراكشي، السفر 5 ، ص461.

9–سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي،ج3 ، ص2928.

10– شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ،تحقيق محمود الأرناؤوط ،دار ابن كثير دمشق– بيروت،ط1، سنة 1408هـ –1988م ،ج7، ص402.

11– بغية الوعاة للسيوطي، ص225.

12– ينظر الذيل والتكملة للمراكشي ، السفر5، ص464.

13– لسان العرب لابن منظور ،تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية ،مادة(ق–ي–س)ط1،سنة1424هـ –2003م .

14– لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر دمشق ، ط1 ،سنة1377هـ – 1957م، ص93.

15– الإغراب في جدل الإعراب للأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني،دار الفكر دمشق ،ط1، سنة1377هـ – 1957م، ص45.

16– لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري ، ص93 .

17– أصول النحو العربي لمحمد خير الدين الحلواني ، دار أفريقيا الشرق المغرب، ط1، سنة2011م ، ص89.

18– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع بيروت ، ط2، سنة1414هـ –1994م ، ج1، ص389– 390.

19– نفسه ، ج1، ص 392.

20– نفسه ، ص397– 398.

21– نفسه ،ج2 ، ص505.

22– الخصائص لابن جني ، تحقيق الشربيني شريدة ، دار الحديث القاهرة ، ط1، سنة1428هـ –2007م،ج1، ص147– 148.

23– ينظر نفسه ، ص148– 150.

24– شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج1، ص329.

25– نفسه ، ص301.

26– نفسه ، ج2 ، ص496.

27- نفسه ، ص553- 554.

28- نفسه ، ص 755.

29- نفسه ، ص679.

30- لمع الأدلة للأنباري ، ص105.

31- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ج1 ، ص331.

32- نفسه ، ص304- 305.

33- نفسه ، ص306.

34- نفسه ، ص 418.

35- نفسه ، ص427.

36- نفسه ، ص440.

37- لمع الأدلة للأنباري ، ص107.

38- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، ج1، ص256- 257.

39- نفسه ، ص258.

40- نفسه ، ج2، ص520.

41- نفسه ، ص782.

42- نفسه ، ص562- 563.

43- نفسه ، ص 730.

44- لمع الأدلة للأنباري ، ص110.

45- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ، مكتبة الآداب القاهرة ، ط4، سنة 1430هـ - 2010م ، ص 179.

46- لمع الأدلة للأنباري ، ص111.